الرياض

الخميس ٢٥ ذي الحجة ١٤٢٨هـ(حسب الرؤية)- ٣ يناير ٢٠٠٨م - العدد ١٤٤٣٧

يرتكز ٥٠بالمائة منها في الرياض وجدة والدمام

مستثمرون في القطاع الصحي يطالبون بتقديم التسهيلات والتحفيز لإقامة منشآت صحية لمواكبة التنمية في المملكة

الدمام - سعيد السلطاني:

طالب مستثمرون في القطاع الصحي بالمملكة الجهات المعنية بتقديم تسهيلات لمستثمرين في القطاع الصحي وتحفيزهم على اقامة منشآت طبية راقية في كافة ارجاء المملكة، لا سيما في المناطق الاقل حظاً من حيث التنمية، بما يتواكب ورؤية وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز مشيرين الى ان حوالي ٥٠بالمائة من مستشفيات القطاع الخاص متمركزة في مدينة الرياض وجدة ومدن المنطقة الشرقية.

وقال ناصر سلطان السبيعي نائب رئيس مجلس إدارة شركة المواساة للخدمات الطبية ان المملكة العربية السعودية تحتاج الى زيادة عدد اسرة المستشفيات بنسبة ١٤٥في المائة حتى عام ٢٠٢٥م ما يتطلب استقطاب استثمارات تفوق ١٠٠مليار ريال، وذلك لمواكبة الطلب الهائل على الخدمات الطبية الناجم عن ارتفاع عدد السكان بشكل مضطرد وبنسب عالية عالمياً فضلاً عن انعكاسات تطبيق نظام التأمين الصحي التعاوني الالزامي على المقيمين والمواطنين وما سيتبع ذلك من ضغط على موفري الخدمات الطبية لا يمكن مواكبته الا بضخ استثمارات مدروسة وسريعة لانشاء مشاريع مستشفيات جديدة وتوسعة القائم منها.

واكد متعاملون في القطاع الصحي ان القطاع الخاص السعودي مؤهل وعلى جهوزية تامة لاستلام زمام المبادرة في ادارة وتشغيل وتلبية احتياجات المواطنين الصحية على مدى السنوات القليلة المقبلة، وبالتالي تخفيف العبء عن كاهل الحكومة التي تخصص نحو ٨,٥٨في المائة من ميزانيتها السنوية لوزارة الصحة كمعدل منذ عام ١٩٩٨حتى عام ٢٠٠٦حيث بلغ حجم ما تم تخصيصه لوزارة الصحة السعودية من ميزانية عام ٢٠٠٦حوالي ٣١مليار ريال سعودي علماً ان حجم الانفاق السنوي على القطاعين الصحي في المملكة من قبل القطاعين الحكومي والخاص يفوق ٥٠مليار ريال سعودي ويتوقع ان يصل الى ٧٠مليار ريال عام ٢٠١٥م.

واضاف السبيعي ان نجاح هذا الدور المرتقب والحيوي من قبل القطاع الصحي الخاص بتضافر الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص فيما يتعلق بالحوافز والتسهيلات اضافة الى اعادة تقييم الانظمة لخدمة تطور هذا القطاع الهام، وتيسير عملية استقدام الكوادر الطبية المؤهلة، والمساهمة في تدريب وتطوير الكوادر الطبية المحلية، وتسهيل آليات التمويل لانشاء مشاريع مستشفيات جديدة سواء في المدن الرئيسية او في المناطق النائية خصوصاً. لافتاً في هذا المجال الى ان القطاع الصحي الخاص خطا خطوات ثابتة في مسيرة النمو وزادت بشكل ملحوظ اهمية الدور الذي يلعبه في قطاع الخدمات الطبية بالمملكة.

يذكر انه ارتفعت عدد المستشفيات الخاصة من ٨٤مستشفى عام ١٩٩٦م الى ١٢٨مستشفى عام ٢٠٠٦م من مجمل عدد المستشفيات في المملكة البالغ عددها ٣٨٩مستشفى أي ما يشكل نحو ٣٣في المائة.